



البث المباشر

طندوقة العشوائيات فشل فمه إثبات دوره وتحقيق أمه إنجاز

محمد عبدالباقي: مسئولى النظام السابق تورط فى تبؤير الأراضي الزراعية.. و عز تلاعيب بأسعار الحديد للإنفاق على الحزب الوطنى

بوابة فيتو

السبت 12/يناير/2013 - 07:17 م

مدموعد يومنس

سياسة

أخبار

حوادث

رياضة

محافظات

اقتصاد

فنون

خارج الدور

ثقافة

بيت العز

ساخرون

توك شو

حوارات



كشف الدكتور محمد عبدالباقي رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية عن تورط بعض مسئولي النظام السابق فى تبؤير الأراضي الزراعية، وعلى رأسهم محافظ أسيوط السابق نبيل العزى الذى أشرف على تبؤر ما يزيد على 500 فدان من أجدود الأراضي الزراعية بأسيوط فى إطار إعداد مخطط عمرانى جديد للمحافظة.

وقال عبدالباقي فى حواره لبوابة "فيتو" إن المسؤولين ينظرون تحت أقدامهم فقط ويعلمون فى جزر منعزلة عن بعضاها البعض محذرا من الفكر العقيم الذى تدار به الدولة والمركزية الشديدة التى تهدى تطور وتنمية المجتمع المصرى حيث تستحوذ القاهرة فقط على 40% من حجم الاستثمارات فى المرافق والخدمات الممندة سنويا على حساب الأقاليم والمحافظات.

• ما الأسباب الحقيقة لأزمة الإسكان فى مصر؟

ترجع إلى استخدام الدولة خلال العهد السابق لأسلوب المزاد لبيع الأراضى مما أدى إلى انفلات أسعارها والمضاربة عليها ونتج منه رفع تكلفة البناء والتشييد وأسعار الوحدات السكنية بشكل كبير، علاوة على تلاعيب أمين التنظيم بالحزب الوطنى المنحل أحمد عز فى سوق الحديد بهدف الإنفاق على الحزب مما ضاعف من حجم المشكلة.

لذا أفضل توجيه لوزارة الإسكان الحالية هو طرح الأراضى بنظام حق الانتفاع للحد من ارتفاع أسعار الأراضى وتخفيف تكلفة البناء والتشييد وتعديل كود البناء المصرى بهدف البناء بمواد خام رخيصة

الثمن ومتوفقة مع البيئة وخاصة أن الكود الحالى قاصر ويدرك خامات ليست موجودة فى مصر.

• وما تلك الخامات؟

عرضنا على وزارة الإسكان مقترن استخدام مواد عازلة للحرارة والمصوت فى البناء وتمثل جودة حياة عالية للمواطنين وتحفظا من تكلفة البناء لضمها للكود البناء لكن تم تجاهل الأمر، كما أن هناك "الطوبية السحرية" وهى مكونة من الأسمنت والرمل وببرادة الألومنيوم وصيغة البيئة وخيفية الوزن وسهولة التشكيل وعازلة للحرارة وتساهم فى خفض تكلفة البناء والتثبيت بنسبة تتراوح ما بين 10 إلى 15% وكذلك استهلاك الطاقة والكهرباء ومطابقة المواصفات لكن لا حياة لمن تنادى.

• ما تقييمك لتجربة المدن الجديدة في مصر؟

المدن الجديدة يفترض أن تكون أمل تنمية مصر خاصة أن 90 مليون مصرى يعيشون فى الوادى القديم وهناك استثمارات بمليارات الجنيهات تم ضخها فى المدن الجديدة لا قيمة لها دون سكان، نظرا للخلل الكبير فى إدارة تلك المدن والعمل بأسلوب تقيدى وكلاسيكى غير ناجح يفتقد لعناصر الجنب، نتيجة غياب التنسيق بين الجهات والوزارات المعنية بالدولة حيث إن وزارة الإسكان تعمل فى واد والقوى العاملة والصناعة فى واد آخر، كما أن المدن الجديدة فى مصر ليس لها طابع عمرانى وبها تنمية مبعثرة وإهار لمواردنا وإمكانياتها وليس لها عائد حقيقي على المجتمع.

• وماذا عن مدينة 6 أكتوبر؟

6 أكتوبر صارت علينا على القاهرة نتيجة غياب وسائل النقل العام مما يضطرنا لنقل ملايين العمال من المدينة ذهابا وإيابا بما يمثل إهارا للمال والجهد والموارد البشرية.

• إذاً لماذا فشلتنا في التصدى لظاهرة العشوائيات؟

تجربة الدولة فى مواجهة مشكلة العشوائيات أحادية الفكر ولا تترك للقطاع الخاص والمجتمع المدنى القيام بتنفيذ أي مشروعات ترقى بالمناطق العشوائية ودور الدولة يفترض أن يكون منح التسهيلات بحيث يتم دعم التجارب التى تثبت نجاحها.

• ما تقييمك لصندوق العشوائيات؟

صندوق العشوائيات حصل على ملايين الجنيهات لكن فشل فى إثبات دوره وتحقيق أى إنجاز، وهناك العديد من التساؤلات فى حاجة للإجابة: هل الصندوق مسئول أم المحافظات أم وزارة التنمية المحلية؟ وهناك تضارب شديد فى الأدوار، وهناك تحبط شديد أدى لنفاق المشاكل.

ولا يصح أن ترصد وتقيم الحكومة عملها، ولابد أن تكون هناك جهات محايدة من المجتمع المدنى أو الجامعات لتقديم سياسات الحكومة، وخاصة أن الحكومة هدفها الأول تنفيذ المشروع وجدول تنفيذه وليس العائد من إنشائه أو الفرص البديلة له وثماره على المجتمع، وكثيرا ما تكون نتائج تقييم الحكومة سرية وتتفقى للشفافية والإفصاح ولا تنشر على الرأى العام ولذلك فمن الضروري إعادة النظر فى المنظومة القائمة حتى تستقيم الأمور.

• ما السر وراء ارتفاع معدلات انهيار العقارات؟

لدينا قوانين وتشريعات جيدة ولكن لا يتم تنفيذها وخاصة بعد الثورة والشرطة صارت ضعيفة وليس هناك قوة لتنفيذ القانون وفي ظل غياب الجهات الرقابية تتفاقم المشكلة، علاوة على أن أجهزة المحليات أضعف حلقة في مصر وأسوأها واستشري بها الفساد الإداري، وصار مهندسو التراخيص بأنفسهم يرشدون الأهالي لكيفية مخالفة القانون، وكانت هناك اقتراحات بمنح المكاتب الاستشارية هذا الدور لكن للاسف لم يطبق.

• ما مقترحاتكم لمكافحة ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية؟

المسئولون أنفسهم يدفعون المواطنين للبناء على الأراضي الزراعية وكانت لنا تجربة واقعية خلال إعداد المخطط العمرانى لمحافظة أسيوط، حيث تلقينا تعليمات آنذاك من المحافظ السابق نبيل العزبى بتبوير الأرض الزراعية حيث رفض مخططات للتلوسيع العمرانى فى الصحراء وشدد على التوسيع على الأرض الزراعية عن طريق تبوير أراضي زراعية تزيد على 500 فدان من أجدود الأراضي الزراعية فى أسيوط بالرغم من أن المحافظة تتمتع بمنطقة مميزة وذلك الأمر يتكرر فى كل أنحاء مصر بما يهدد أراضى الدلتا حتى تتلاشى، كما أن عدم تنفيذ القانون وراء تزايد الظاهرة ولا أمل فى التصدى للمشكلة فى ظل عدم تنفيذ الدولة لوعدها وتعهداتها.